الخاتمة

يمكن القول أن الموقع الجغرافي والاحتياطي النفطي الهائل في الخليج العربي قد أعطيا هذه المنطقة أهمية جيوستراتيجية بالغة، ومن الطبيعي أن تنعكس هذه الأهمية على الجوانب السياسية والاقتصادية لها، وبطبيعة الحال كان لها أثرُ مهمُ في العلاقات السياسية بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد تشكيلها عام 1981، وذلك من خلال التوجه الإيراني نحو الخليج العربي مدعوماً بمطامع سياسية قديمة كانت إيران تسعى إلى تحقيقها لكنها في كل مرة كانت تصطدم بالنفوذ البريطاني المهيمن على الخليج العربي أضف إلى ذلك كفاح الشعب العربي في تلك المنطقة. وأصبحت بريطانيا بعد توقيعها لمعاهدات الحماية مع مشيخات الخليج العربي تدير العلاقات الخارجية لهذه المشيخات، إلا أن ذلك لم يمنع أي تنسيق بريطاني إيراني حول القضايا التي كانت تدعم النفوذ البريطاني في تلك المنطقة.

استمر تأثير النفوذ البريطاني على الواقع السياسي في دول الخليج العربية حتى تاريخ انسحابها من شرق السويس والخليج العربي عام 1971، إذ أنهت بريطانيا كل تعهداتها ومواثيقها السابقة مع دول الخليج العربي التي أصبحت دولاً مستقلة ترتبط مع بريطانيا بعلاقات دبلوماسية.

نتيجة لهذا التحول الجديد بدأت المشاكل التي كانت تطرح بين فترة وأخرى تشكل تأثيراً مباشراً على العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فكانت مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التي احتلتها إيران حال الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1971 كذلك مشكلة الادعاءات الإيرانية بعائدية البحرين لها، أيضاً مشكلة الحدود البحرية والجرف القاري بين إيران والكويت والمملكة العربية السعودية.

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 ومجيء نظام خميني، أسهمت قضايا إقليمية وأخرى دولية في تحديد العلاقات القائمة بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي التأثير بشكل كبير في الإستراتيجية التي

obeikandi.com

اتبعتها إيران تجاه تلك الدول، ومنها الحرب العراقية الإيرانية التي وقفت فيها معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الى جانب العراق الذي كان يقاتل إيران على مدى ثمان سنوات دفاعاً عن تلك الدول لما لإيران من أطماع فيها، وبعد انتهاء تلك الحرب، تزايد التواجد الأمريكي في الخليج العربي بشكل كبير لاسيما بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وقد أدى هذا التواجد إلى دخول منطقة الخليج العربي في مجال التسلح ودوامة التنافس للحصول على أنواع مختلفة من الأسلحة لدعم موقفها السياسي، ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي بالذات "بريطانيا - ألمانيا - فرنسا" دوراً كبيراً في إشعال هذا التنافس لتصريف صناعتها من الأسلحة، وامتصاص ثروات دول المنطقة، أيضاً لدعم نفوذها في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي.

وقد طُرح موضوع أمن الخليج العربي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق قبل انهياره، إذ قررت الولايات المتحدة أن تكون مسؤولة عن حماية مصالحها في الخليج العربي بسبب عدم ثقتها بإيران في الدفاع عن تلك المصالح كما كانت في عهد شاه إيران محمد رضا بهلوي، وعارض الاتحاد السوفييتي السابق التواجد الأمريكي في الخليج العربي بحجة أن مسؤولية حماية وأمن الخليج العربي هي مسؤولية جماعية بين الدول المتشاطئة على ضفتيه.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، عارضت إيران التواجد الأمريكي في الخليج العربي بسبب عدم مشاركتها فيه لأنها ترغب أن تكون قوة إقليمية يحسب دورها في أي نظام أمني في الخليج العربي، وحاولت التنسيق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتأمين حماية وأمن الخليج العربي ومضيق هرمز، لكن دول المجلس لم تتوصل إلى قناعة لإيلاء الثقة الكافية للتعامل مع إيران، وفضلت الحماية الأمريكية على ذلك.

بسبب ذلك حاول الرئيس الإيراني محمد خاتمي فتح مجال للحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية لكن الأخيرة لم تقتنع بذلك نتيجة المواقف الإيرانية من الصراع العربي "الإسرائيلي" فقد كان الموقف المعلن لإيران يدعو إلى دعم الموقف العربي

وانتقاد "إسرائيل" على تجاوزها على الأراضي العربية خصوصاً بعد العام 1991، وأدى ذلك إلى التقارب بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. على أثر ذلك بدأت إيران بإعادة علاقاتها مع تلك الدول وتم تبادل الزيارات، وأقيمت علاقات اقتصادية مع معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصةً الإمارات العربية المتحدة.

يُعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 نقطة تحول في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، فقد أخذت إيران تعد العدة للتصدي لأي عدوان أمريكي عليها، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة قريبة منها، فالجيش الأمريكي موجود في شمالها في أفغانستان وفي شرقها في العراق، وسبق أن هدد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إيران إذ أعدها ضمن "محور الشر وراعية للإرهاب"، في هذه الأثناء حاولت إيران تغيير إستراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكي تكون إلى جانبها وتعلم إيران أن تلك الدول على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

في خضم تلك الأحداث انكشفت أوراق الملف النووي الإيراني على يد معارضي النظام في الخارج، فاتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً متصدياً تجاه الملف لكنها كانت في وضع لا تحسد عليه، فالخسائر التي منيت بها في العراق وأفغانستان حالت دون قيام الولايات المتحدة الأمريكية بأي عمل عسكري ضد إيران ومنعت "إسرائيل" أيضاً من القيام بذلك خوفاً من أن تفتح عليها جبهة جديدة في إيران، إزاء هذا الموقف أوكلت الولايات المتحدة الأمريكية، متابعة الملف النووي الإيراني إلى دول الاتحاد الأوروبي شاركت بعد ذلك روسيا الاتحادية والصين، فلم تبدِ تلك الدول في البداية أي اعتراض على امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية شريطة أن تكون للأغراض السلمية.

أصرت إيران على إكمال عملية تخصيب اليورانيوم رغم تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي، وعارضت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حصول إيران على اليورانيوم المخصب للأغراض العسكرية، وأشارت تقارير

obeikandl.com

المنظمة الدولية للطاقة الذرية حول شكوكها إزاء الملف النووي الإيراني وأن إيران تسعى إلى الحصول على السلاح النووي من خلال هذا الإصرار.

وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. إن الموقع الجيوستراتيجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والثروة النفطية الهائلة الموجودة فيها عززت مكانتها الاقتصادية والتجارية، وستبقى الأطماع قائمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية كذلك إيران في هذه الدول حتى آخر قطرة نفط فيها.
2. لن تتراجع إيران عن احتلال الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وستبقى تدعي بين فترة وأخرى بعائدية البحرين لها كورقة ضغط تجاه أية مطالبة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالكف عن احتلالها لتلك الجزر ولا أدل على ذلك من التطورات الداخلية التي تستهدف البحرين حالياً وتوجيه اصبع الاتهام إلى إيران لتقويض الأمن الداخلي فيها.
3. إن الاحتلال الأمريكي للعراق في 9 نيسان 2003 زاد من حدة الضغوط الأمريكية التي تمارس على إيران نتيجة لفقدان توازن القوى وغياب دور العراق كقوة إقليمية في المنطقة، وفي الوقت نفسه بدت إيران لاعباً أساسياً في المنطقة نتيجة تلك التغيرات التي حدثت.
4. إن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران لن تجدي نفعاً، تجاه عدول إيران عن الاستمرار في إكمال برنامجها النووي، إذ تسعى إيران لأن تصبح قوة إقليمية في المنطقة، معتقدة بذلك أن السلاح النووي سيدعم موقفها السياسي، ويشكل أداة رادعة بيد صناع القرار فيها.
5. استمرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية طلب الحماية من الولايات المتحدة الأمريكية، لأن إيران سوف لن تتمكن من إقناع تلك الدول

لإعطائها الثقة لبناء نظام أمني إقليمي خليجي لا تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً فيه.

6. إن أي عمل عسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو "إسرائيل" ضد إيران ستكون جميع القواعد والمصالح الغربية في الخليج العربي هي أهداف إيرانية وستغلق إيران مضيق هرمز بوجه الملاحة في مياه الخليج العربي.
7. إن إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستكون محكومة بطبيعة العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما أن منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي تعد من أكثر المناطق سخونة في العالم من ناحية التوترات والأزمات نظراً لأهميتها الجيوستراتيجية، فمدى الالتقاء والتباعد في المصالح بين هذين الطرفين سوف يحدد طبيعة سياسة إيران تجاه تلك الدول مستقبلاً.
8. إن التوقعات المستقبلية تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تبذل كل ما في وسعها للعمل على تغيير النظام السياسي في إيران دون أي تدخل عسكري، وستوكل إيران دوراً إقليمياً مقابل صفقات سياسية تعقد بينها مقابل تأمين حماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي وأمن "إسرائيل".

obeikandl.com